

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



عمادة شؤون المكتبات

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

التاريخ : Date الرقم : No.

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم ٤٤٦ و ٦/٩٤٣
 العنوان (عاشق محمد بن عبد الله بن محمد بن طومر (توصيف))
 المؤلف عربي
 تاريخ نسخ ١٤٧٨ هـ
 اسم الناشر صاحب المخطوطات
 عدد الأوراق ١٦
 الملاحظات ح

Copyright © King Saud University

٤٤٦
٦/٩٤٣

(حاشية الامير على شرح الشيخ عبدالسلام
 لجوهرة التوحيد) . تأليف الأمير ،
 محمد بن محمد - ١٢٣٢ هـ . بخط محصور
 الشينى ١٢٧٨ هـ .

١٤ ق ٢٥ س ١٦٥×٢٣ سم
 نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة
 الاول ، بها أثر رطوبة .
 الاعلام ٢٩٩:٧ بروكلمان/ملحق ٢:٧٣٨
 ا - اصول الدين ا - المؤلف
 ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

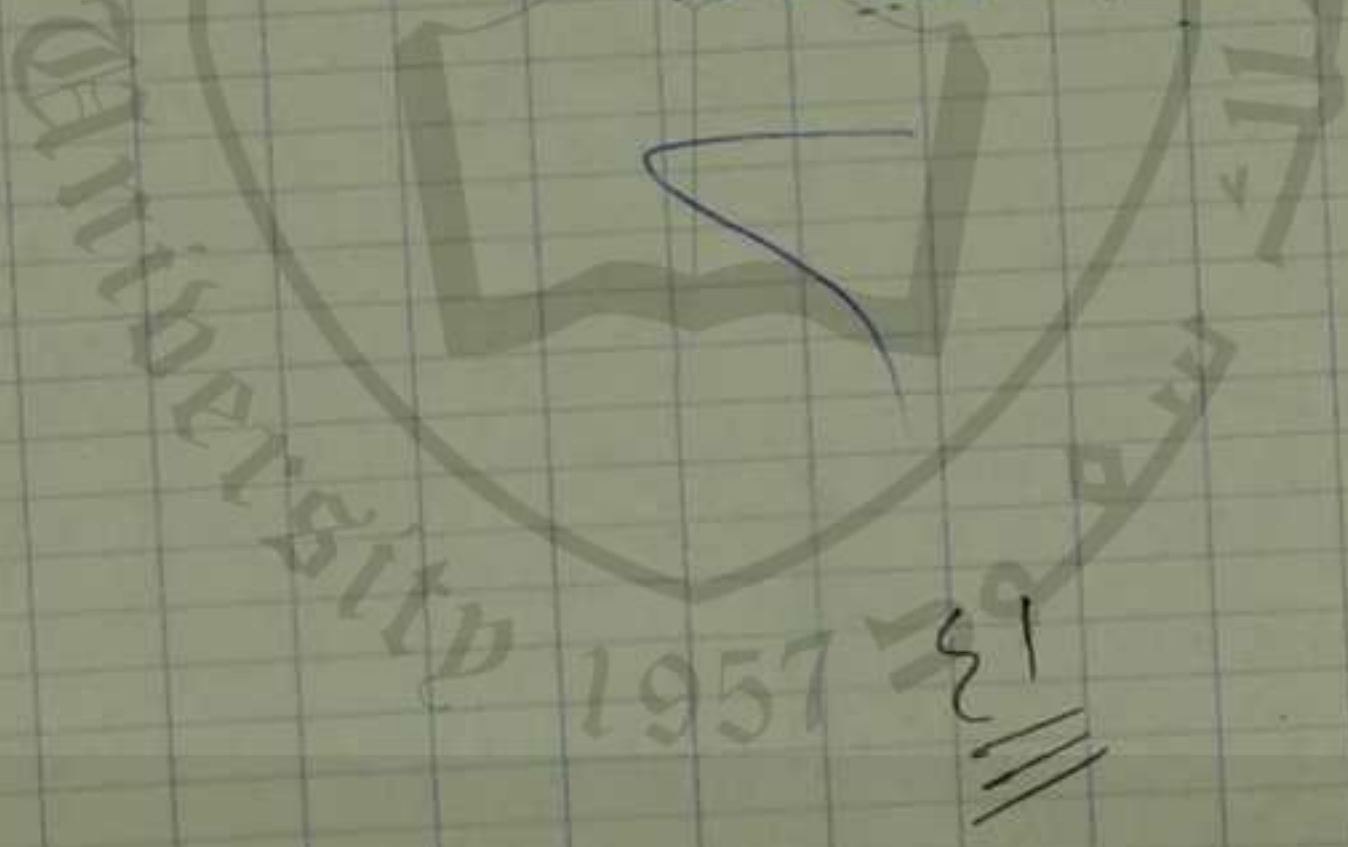


(ما أسبغ على شمع سألته القصار) قطعته عندي .

أرى غنا قصه وشراذم "مترن" المحسوسات كترت في نسق البيت
شعر فيقال له كخيل وترو لها المرندة النفس أي المرتب أمره وسفلقه...
أظهرها أقول "سنهون ب" فلا يلزم منه صهر القول بدم صهر إمام
المقدّم تنقير البر العواصم... وكدم عمار المعرفة أذلى بالاشفاق
عند كبر ولعلنا أدركنا هذا.

قصيدة في حديث كتيب في القوس الرابع عشر الكبري تقدير

١٠ فد
٥٥
١٦١٥ x ٥٢٥
نشره في ٥٥٠٠ نسخة، الأول في ١٩٥٠م على هوافر في بيروت
وكانت نسخة الكفان بياضه.



حركات في الحسوسات كركتها فسقف البيت مثلا فيقال له تجيب
 وقوله المرتب في النفس اي المرتب الزه وهو المقتضيات
 والجنس والمفرد ويجعل ان يراد بالفكر المفكر فيه يدل على الوصف
 بالترتيب في النفس على طريق متعلق بقوله المرتب وتلك
 الطريقان تقديم الصغرى على الكبرى والجنس على الفصل
 او على الخاصة وكذا القياس محتوي على شروط الانتاج المذكورة
 في فن المنطق واحترز بقوله المرتب عن القضية الواحدة لان تنفكا
 الترتيب فيما قبله من نظر واحترز بقوله على وجه يفيض الخ
 عما لو كانت الترتيبات خارجا عن الاشكال الاربعية او خالبا عن
 الشروط المعتدلة فيها ما كان يكون من جزئيين وسالتيين فانه
 لا يسمى فانه لا يسمى نظر يفيض الى العلم اي يودي الى العلم اي
 ان كانت المقدمات كلها يقينية كما في قولك العالم حادث
 وكل حادث لا بد له من صانع او الى الظن ان كانت المقدمات
 كلها ظنية او بعضها ظنيا وبعضها يقينيا كما في قولك هذا يدور
 في السيل بالسلاح وكل من يدور في السيل بالسلاح سارق واذا
 علمت ان الفكرة تارة يفيض الى علم وتارة الى ظن تعلم ان في
 التعريف حذف او مع ما عطف او ان المراد بالعلم مطلق الادرا
 اعلم من كونه علما او ظنا يدل قوله بعد او عملية ظن في
 المظنونان وما ذكرناه من ان الفكرة تارة يفيض الى عالم وتارة
 يفيض الى ظن ظاهر اذا كان المرتب قياسا وان كان المرتب
 تعريف ادي الى العلم فقط كما في قولك في تعريف الانسان
 حيوان ناطق فانه يودي الى العلم حقيقة الانسان وهو
 بمهول نقصه يطلب به اي يحصل بذلك النفس
 عند قيام به فاعل يطلب والذي قام به الفكر الذي هو فاعل
 الطلب النفس والهيكلا الانساني الذي هو النفس والجسد

لا يسمى

ك

Copyright © King Fahd University

قوله ان قلنا ان السلافة اذ اتت قوله زيادة مفرد ب عملها في السورة ٥١ من هاشم لكن هو ثابت في غالب النسخ التي بايرينا ٥١ مضمون

وفي قوله من قام اشارة الى ان المعنى انما يوجب صكها من قام به فلا فالمعزلة
في العلميات اي في المسائل التي يكتفي فيها الا للعلم كالعقائد في
المطنونات اي التي يكتفي فيها بالظن كالمسائل الفرعية ولو كان هذا العلم
اي هذا شروع في بيان المانع من كون كل من الضرورة والارهاق والنقل والخطوط
دون فكرة موصلة عنقائدا التوحيد فتقوله ولو كان هذا العلم يستقيد التوحيد
يحصل لكل كلف ضرورة اي فربما بدون اختيار لادرك ذلك جميع العقلا
اي يحصل ذلك العلم لجميع العقلا اي لانه لا سبب له خاص ولانه لو لم يحصل
ذلك العلم لجميع العقلا اي لانه لا سبب له خاص ولانه لو لم يحصل ذلك العلم
في كل احد مع فرض انه لا طريق له الا للضرورة لزم التكليف بما لا يطيق
وهو ممنوع لانه ثمانية ان تعال له افعال يامن هو مولى للفعل او يامن
لا فدره له على الفعل لكن التالي باطل بالمشاهدة فكذلك المتقدم او بما
اي ولو كان ذلك العلم محصورا بالارهاق ٢ كل من اراد به السابق
العاقل بدليل فذلك المستحق به التكليف فيكون قد اطلق العلم
وارادة الخاص ليحقق به التكليف هذا بيان للملازمة
وحاصله ان المعرفة مكلف بها ولو اقتصرت فيها بالارهاق
لزم الوضع المذكور اعين وضع الله العلم بالعقائد في قلب
كل مكلف لاجل ان يتحقق ويحصل التكليف وهو الاصل المكلف
به كالمعرفة لان التكليف الا لزم بما فيه كلفه والا كان التكليف
بالمعرفة تطبيقا بما لا يطيق وهو ممنوع وقد سبق منه
لوضع الله الخ ايجد التالي باطل بالمشاهدة اذ كثير
من الناس مكلفون ولا علم عندهم فالمقدم مثله نوع
ضرورة اي نوع من انواع ذي الضرورة اي نوع من انواع
العلم للحاصل بالضرورة لان العلم الضروري بالمعنى الثاني
السابق وهو الحاصل فربما بدون اختيار صادقت
على العلم الحاصل بالارهاق كما هو صادق على العلم الحاصل
لغيره

للمعلم
وفي نسخة يحصل
من كل مطلق ٥

ان قلنا ان الملازمة بمنزلة لان العلم الحاصل بالارهاق
العلم الحاصل بالارهاق كالمسائل الفرعية
فلك انما لا يوجب العقلا اكثر من ان العلم الحاصل بالارهاق
العلم الحاصل بالارهاق كالمسائل الفرعية
فلك انما لا يوجب العقلا اكثر من ان العلم الحاصل بالارهاق

ان يقال ان العلم الحاصل بالارهاق كالمسائل الفرعية
فلك انما لا يوجب العقلا اكثر من ان العلم الحاصل بالارهاق

نسخة يدون باطل
بحال ٥١

بغير الارهاق كالمعلم بان الواحد نصف اثنين وكالمعلم بان هذا الشيء
يجمع الحاصل من وقوع الضر عليه بغير قصد وقد بطلنا الضرورة
اي وقد بطلنا كون رتبة العلم يحصل بالضرورة بقولنا فيما سبق
ولو كان هذا العلم يحصل ضرورة لادرك ذلك جميع العقلا ولا
يصح انه نقالي يعلم بالتقليد اي لا يصح ان يقال ذلك بحيث يكون
التقليد طريقا للعلم بمعرفة الله كما قال جماعة من
المتقدمين راجع للمنفذ لانه لو عرق بالتقليد هذا اشارة
الي قياس شرطه حذف استثنائيا حجة وذكر دليلها وحذف
ايضاح شرطه الشرطية واصل التركيب هكذا لو كان التقليد طريقا
للعلم به لحصل التقدية نقالي بالتقليد كذا التالي باطل فذلك
المقدم اما الشرطية فالملازمة فما ظاهرة ووجه بطلان
التالي الذي هو الاستثنائية ان المقلد لا يعلم امانا ان يقلد
كل واحد من الناس او بعضهم وكلاهما لا يصح لانه ان قلد واحدا
مثلا دون غيره لزم عليه الترجيح من غير منج لاشوا المقلدين
بالفتح وعدم كون بعضهم اولين من يعق بانباع قوله والترجيح
من غير منج محال فليكن ما ادعي اليه من تقليد البعض
دون البعض الذي هو طريق حصول هذا العلم باطلا وان قلدا
لكل لزم عليه الجمع بين المتنافيات في الاعتقاد باطل فليكن
ما ادعي اليه من تقليد الكل الذي هو طريق حصول هذا العلم
باطلا فالحاصل ان حصول العلم عن التقليد يودي اما الى
الترجيح بلا منج واما الى الجمع بين المتنافيات في الاعتقاد وكلا
هما محال فما ادعي اليه ذلك وهو حصول العلم عن التقليد
محال ومع فلا يحصل العلم بالتقليد لما كان الذي يحصل
العلم به لكن التالي باطل لانه امانا يقلد الكل او البعض
وكلاهما لا يصح لانه ان قلدا البعض لزم عليه الترجيح من

ان يقال ان العلم الحاصل بالارهاق كالمسائل الفرعية

نسخة يدون باطل
بحال ٥١

نسخة يدون باطل
بحال ٥١

ان قلنا ان الملازمة بمنزلة لان العلم الحاصل بالارهاق
العلم الحاصل بالارهاق كالمسائل الفرعية

نسخة يدون باطل
بحال ٥١

نسخة يدون باطل
بحال ٥١

Copyrighted material from King Fahd University

غير مزج لا تتكون قول واحد من المقلدين اولى بالاتباع لتساويهم
بحسب الظاهر فما نافية وقوله واقوالهم الخ ابي وان الكل لزم
عليه اعتقاد المتساويين لان اقوالهم متضادة مختلفة فتقوله
لما كان قول واحد التعليل لعدم صحة تقليد البعض وقوله
واقوالهم التعليل لعدم صحة تقليد الكل واقوالهم
ابي المقلدين بفتح اللام كابي الحسن الامثري واتباعه
القبائليين بان الله قادر بقدرته زائدة على ذاته وانه يرى
في الآخرة وكالجباري واتباعه القبائليين بانه قادر بذاته
لا بقدرته زائدة على الذات وانه لا يرى في الآخرة وقوله
ومختلفه عطف تفسير كيف يعلم ابي ولا يعلم فالاستقراء
انكاري بمعنى النبي ابي لان من لا يعلمه لا يعلم ان الجرحه
لتوقف العلم بان الجرحه على العلم به ولو كان الخبر طريقا الى
العلم به للزم عليه توقف العلم على الخبر فيلزم الدور والحاصل
انه لو كان الخبر طريقا للعلم بالله للزم الدور لان العلم به تعالى
يتوقف على علمي العلم بان هذا الجرحه تعالى والعالم يتوقف
على العلم به تعالى من العالمين متوقف على الآخر وهذا دور
وهو محال فما ادبي اليه من توفيق الخبر طريقا الى العلم به محال
وج فلا يكون الخبر طريقا الى العلم به وهذا يوجب السمع والبصر
والكلام ولو ازمها فانه تمام بالخبر كما بات ثبت اي فاذا
بطل كون الضرورة والالزام والتقليد والخبر طريقا للعلم به
تعالى ثبت ان طريقة النظري الصحيح المراد من مقدمات
يقينية لان النظر قد يطلب به النظر كما هو المطلوب هنا
انما هو العلم اليقيني وهو اول واجب على المكلف اي اول
واجب وسببه فلا يها من قوله بعد ان المعرفة اول الواجبات
لان المراد انما اول واجب قصد ان قلنا على ان الايمان حديث
النفس

النفس لا يصح ان تكون المعرفة اول واجب قصد ابل هو الايمان
فلا يصح الجمع المذكور بين القولين قلت المعرفة مقصد بالنسبة للنظر
وان كانت وسيلة للايمان الذي هو حديث النفس اذا المعرفة المتعلقة
لكون النظر اول واجب في ضرورة تقديمه الزفيه ان ضرورة
تقديمه عليها انما تقتضي توقفا عليه فقط لا اثبات الوجوب
له فضلا عن كون وجوبه قبلها فكان الاولي ان يقول في ضرورة
انها لا تحصل الا به وانما متوقفه عليه ثبت له وهي صفة
الوجوب قبلها لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ثم ان ما ذكره
الشم من ثبوت الوجوب للنظر قبل المعرفة مبني على ان ما لا يتم
الواجب الا به فهو واجب بوجوب اخر غير المقصد فعندنا امرات
امر متعلق بالنظر وامر متعلق بالمعرفة والتحقيق عند الاصوليين
ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب بوجوب المقصد لا بوجوب
اخر وج فليس عندنا الا امر واحد متعلق بالمعرفة والنظر
فلا يتم قول الشم ان النظر اول واجب ولا قوله فثبت له صفة الوجوب
قبلها وايجاب المعرفة بالله معلوم من دين الامة ضرورة
هذا امر متعلق بقوله اذا المعرفة اول الواجبات اي وانما حكمنا عليها
بانها اول الواجبات لان ايجابها معلوم من دين الامة بالضرورة
فبعد ان ثبت وجه كون النظر واجبا شرعا في بيئات وجوب
المعرفة فذكر انه معلوم من الدين بالضرورة ومراده بالضرورة
الشهرة امران وجوبها شايع مشتهر بين الناس لكن لم يصلح لحد
الضرورة التي يجهت بعرفه الخاص والعام وليس المراد بكون ذلك
الوجوب ضروريا انه امر يبيهي بعرفه الخاص والعام حتى يلزم كغير
من انكر وجوب المعرفة فقال انما شرط كمال والتقليد يلحق في
عقائد التوحيد فصل هذه الترجمة من حلة كلام
ابن العربي وانما فصل بين الكلام والسابق واللاحق بلفظ

فصل لان الكلام السابق يفيد عدم الاكتفاء بالتقليد و الكلام
 اللاحق يفيد الاكتفاء ومع انا نقول بجملة ان الواو زائدة
 ومع متعلقة بيقول الثاني وان وما دخلت عليه مؤولة بالمصدر
 والغاية قوله فان واقعة في وجود شرط مقدر داخله على قول
 محذوف اي اذا عرفت ما تقدم فنقول ان بعض اصحابنا يقول
 ان من اعتقد في ربه الحق فهو مؤمن مع قولنا ان المعرفة التي هي
 وقوله مخالف لقولنا اذ مقتضى قوله الاكتفاء بالتقليد في عقايد
 الايمان ومقتضى قولنا عدم الاكتفاء فيها ويجوز ان تكون
 الواو للاستيناف داخله على قول محذوف ومع متعلقة بذلك
 القول المحذوف وان وما فان بعض اصحابنا مقتول القول المحذوف
 اي ونقول مع قولنا ان المعرفة واجبة التي ان بعض اصحابنا يقول
 ان من اعتقد في ربه الحق فهو مؤمن اي وقوله مخالف لقولنا
 لان مقتضى قوله الاكتفاء بالتقليد في عقايد الايمان ومقتضى
 قولنا عدم الاكتفاء فيها مقتضى ان المعرفة اي في عقايد
 التوحيد واجبة اي ومقتضى ذلك عدم الاكتفاء بالتقليد فيها
 ان من اعتقد في ربه اي اعتقادنا شاعت بالتقليد كما
 هو ظاهر السياق لعن النظر الحق اي الاعتقاد الحق اي الصحيح
 والسنة الغد اي المطابقة للواقع كما اعتقاد ثبت القدوس
 والثاني اوقف بما تقدم من ان الحق هو الحكم المطابق للواقع وانه
 يوصف به الأقوال والعقائد والادب والمذاهب باعتبار استعماله
 على ذلك وتعلق به اعتقاده اي وتعلق اعتقاده به
 وهذا عطف لازم على منزوم لانه يلزم من اعتقاده الحق في ربه
 تعلق اعتقاده به على الوجه الصحيح اي المطابق فانه
 مؤمن موحد ظاهره من غير ان يحتمل بناء على المعرفة غير واجبة
 فهذا القائل يقول بعدم وجوب النظر المرسل اليها والاكتفاء
 بالتقليد

دظن في قوله بمصدر لم يقر بان ما بعض

للموافق

المعرفة والوجه الواحد

بالتقليد ولكن هذا اي ما اقتضاه قوله فانه مؤمن موحد من ثبوت
 الايمان له لا يصح في الاغلب الخ وهذا الاستدراك من كلام بيت
 العربي التي به دفعا لما يتوهم من صحة ما اقتضاه عبارة ذلك البعض
 من ثبوت الايمان له ويؤمن التفرقة بين جميع اسم الاشياء للا
 اعتقاد الصحيح فقوله لكن الخ اعتراض من ان على ذلك البعض
 لا يصح اي لا يثبت في الاغلب قضيتها انه يصح ذلك
 في الغالب والمساوات والنادر مع ان القصد انه لا يصح اصلا
 فالمناسب حذف قوله في الاغلب ولو حصل اي هذا وهو
 الاعتقاد الصحيح اي ولو فرض حصوله كما يفرض المجال لغوي
 ناظر الخرج فلا يقال ان قوله ولو حصل بيا في ما سبق من انه
 لا يصح الاعتقاد الصحيح الا لناظر يتحمل اي يتناول اعتقاده
 معروف ما ينافيه من شك ونحوه بسبب ورود شبهة عليه قوله
 فلا بد اي فيجب ان يعلم الخ وهذا مفرغ على ما قبله اي وحيث
 كان الامر كما ذكر فلا بد الخ فتكون المعرفة واجبة والنظر المرسل اليها
 واجبا وهو ما قلناه قال الشيخ يحيى في قوله فلا بد اصله في الاثبات
 بذ الامر فرق وتباعد تفرق وجبات الغيب بدو متفرقة فاذا انتفت
 التفرقة والمفارقة بين شيئين حصل تلازم بينهما ايا قصار
 احداهما واجبا للآخر ومن ثم فسروا الايد بوجوب فاعرف ذلك انتهى
 كل مسألة اي وحيث علينا معرفتها بدليل اي قطع
 وهو البرهان المركب من مقدمات يقينية والمراد بالدليل
 ما يثبت الجلي وقوله واحد بيان لاقل ما يكفي ولا يتفقه
 اعتقاده الخ اي وجع فالمقلد كما فرغ عند بن العربي وقوله
 ولا يتفقه الخ لازم لما قبله عليه يصح ان يكون مصدرا
 بالرفع ناعلا ليصدرا وبان باضافة دليل اليه واطرافه
 الدليل اليه من حيث انه الدليل مفيد له فالاطراف لادنى

Copyright © King Saud University

ملائمة وفاعل يصدر ضمير يعود على الاعتقاد والمراد بالعلم على كماله الا
 حتما لئلا اعتقاد فيكون اظهارا في محل الاظهار وضمير يتفوه واعتقا
 ذه وعلمه على الشخص المعتقد واسم الاشارة في قوله بذلك عايد
 على كل مسالة ويصح ان يكون علم فعلا ماضيا وفاعله ضمير مستتر
 عايد على الشخص المعتقد والجملة صفة لدليل والضمير البارز عايد
 على كل مسالة واسم الاشارة عايد على الدليل ويكون اظهارا في محل
 الاظهار ويحتمل ان الضمير البارز عايد على الدليل ويكون اظهارا
 في محل الاظهار ويحتمل ان الضمير البارز عايد على الدليل واسم
 الاشارة عايد على كل مسالة ولانها بمعنى اللام متعلقة بدليل
 وفاعل يصدر عايد على ضمير يعود على الاعتقاد فتأمل قوله
 اختر مبيني للجمهور اي قلوبا اخترته المنية اي عاجلته
 قبل مضي زمان يسع النظر فيه اي اذ ما قلناه من انه لا يتفوه
 اعتقاده الاصح ان يصدر عن دليل ظاهر اذا لم يجز فلو
 اختر الزوال الضمير في اختر من عطف المسبب على السبب اي وعجز
 عن النظر في ذلك الزمان الذي اخترته فيه المنية لاخر ام
 المنية له ويحتمل ان تكون بمعنى او اي فلو اخترت قبل ان ينظر ولم
 يجزرو ولكنه عجز عن النظر بلادة منه فيكون مقابلا لقوله اختر
 فقال جماعة منهم اي من اصحابنا وان تمكن من النظر
 هذا من موم مخزاي وان اخترت وقد كان تمكن قبل الاخر من النظر
 بتخييل مقدمة منه في ذلك الزمن ولم ينظر وهذا على جعل
 الواو في قوله وعجز باقية على حالها واما على جعلها بمعنى او
 فالمعنى وان لم يجزرو وتمكن من النظر ولم ينظر مومنا
 عاصيا بترك النظر اي فيكون النظر واجبا وجوب الفروع عنده
 وبناءه اي وبني الاستاذ ما قاله على اصل الشيخ ابي الحسن
 الاسعري واصل الشيخ قيل هو ان النظر ليس شرطا في صحة الايمان
 وانما

في قوله كما ينبغي ان يكون على الوجه الذي ينبغي قوله
 في قوله كما ينبغي ان يكون على الوجه الذي ينبغي قوله

وانما هو شرط في الخروج من الاسم والاعتقاد الواو اما باقية
 على حالها او بمعنى او على ما سبق في قوله وعجز من الايمان
 فظاهر اي فظاهر صحتها وانما قيدت بالمنية مراعاة لما
 يقول انه يجوز التكليف في العقائد بما لا يطاق وحي فيجوز
 ان الله يكلفه ولو مع الاختيار والعجز يقال اي بالمنية لعدم الدليل
 القاطع على ذلك لان المسئلة ظنية ولهذا لم يقيد ولا
 وتركه عطف على القدرة اي ومع تزك فيه نظر عندي وجهه
 ما سبق من انه لا يامن من ان يتخلى اعتقاده لا اعلم صوته
 الا ان اي ولا اعلم صحة هذا القول لان واقف به لك دفعا
 قد يتوهم من انه يتغير اجتهاده فقال ان ايمان المقلد صحيح فيكون
 الان عالم بصحة هذا القول كما اتفق للمصنف انه كان اول ما يقول بكفر
 المقلد ثم تغير اجتهاده ورجع للقول بصحة ايمانه والحاصل
 انه من اخترته المنية قبل ان ينظر وعجز عن النظر بلادة فهو
 مومن وان تمكن من النظر بان وسع الزمن النظر ولم ينظر ولم يجز
 فهو مومن عاص عند الاستاذ وكافر عند ابن الفريسي فان قيل
 التمسنا هذا السؤال قوله فيما سبق فيصير ضرورة تقديمه عليها
 ثبت له صفة الوجوب قبلها فتقوله قد اوجبنا النظر قبل الايمان
 اي قبل وجوب الايمان وقوله على ما استقر من كلامه اي على ما فهم
 من كلامه وهو قوله فيما سبق في ضرورة تقديمه عليها ثبت له
 صفة الوجوب قبلها وفيه ان الذي فهم منه وجوب النظر قبل
 وجوب المعرفة لا قبل وجوب الايمان كما قاله وقد يجاب بان المراد
 بالايمان نفس المعرفة كما هو قول المراد به حديث النفس التابع
 للمعرفة كما هو المعتد واذا كان النظر واجبا قبل المعرفة الت هي
 متبوعة للايمان فليكن واجبا قبل الايمان الذي هو تابع للمعرفة
 او المراد به حديث النفس التابع للمعرفة ولكن في كلامه

Copyright © King Saud University

حذو مضاف والاصف قد اوجبت النظر قبل سبب الايمان وهو المعرفة
 وقد تقدم ان المعرفة سبب عادي لحديث النفس لان الانسان اذا
 اعتقد شيئا اعتقاد اجاز ما ناسيا عن دليل يحدث به نفسه
 فاذا ادعي المكلف بنها الفعل للمجهول وقوله اي المعرفة اي اليه
 وهو الايمان والى المعرفة تقصيرها بنا على انها الايمان اي فاذا اطلب من
 المكلف الايمان اي تفصيله قال الشيخ الملوي والكلام في الكافر الاصيل
 المعاند المبور على العقل امامه اراد الدخول في الاسلام فلا يقول
 له حتى تنظر بل تقول له اسلمت انظر لان ذلك ادعي له الي النظر
 فغاه جواب اذا حتى انظر اي فقال لا او من حتى انظر حتى غايته
 او العبد فقال حتى انظر فاقول من قمتي ابدا بيبه وبها وما بعدها
 في محامته معك القوي فاننا الان اي في هذا الزمان المحاضر نركه
 في مملكة النظر اي بسعة النظر اي في زمن واسع للنظر لا يصيق
 وقت تزداد اي تكرر مرة بعد اخرى اي ويصدد تكرره
 مرة بعد اخرى ما اذا تقولون بوجه ان ما استقرها من
 مبتدا وهذا اسم موصول خبر ما الاستفهامية وجملة تقولون
 صلته والعايد محذوف اي ما الذي تقولونه ويحتمل ان يجمع
 ما اذا مر كبا استفهامين مبتدا وجملة تقولونه خبره
 التزمونه الاقرار بالايمان اي بان يقول امتت وصدقت
 بما جاء به الرسول فننقضون اصلكم اي فتعطون فاعدتكم
 بان النظر في جميع من اي من ان النظر وهو بيان للاصل
 وقوله قبلها اي قبل المعرفة التي هي الايمان والنتائج لها الايمان
 على حاصر امرتهم لونه الخ اي كان تقولون له انظر حتى يريد
 الله الفتح عليك او حتى يمد يدك الله للادلة ولوجه الدلالة
 اليحد اي الي امر محذود وكان يحد بارادة الله الفتح عليه
 او هدايته اياه للادلة ولوجه القللة كما ملنا يتناول
 به

في قوله
 على حاصر
 امرتهم

به فيه اي يتناول بالمكلف الزمان في ذلك اي في انتظار وقت ذلك
 الحد كما ردة الله الفتح عليه اي وانتم لونه اي حد يطول عليه في
 انتظار وقت ذلك الحد الزمن للجهل بالوقت الذي يحصل فيه ذلك
 الحد وكانه قيل او تمهلونه اي حصوله من مجهول وقت حصوله
 وقد يكون العرف لا يحصل الا مثال فلا يتحقق للاعمال فائدة
 ام تقدر وانه اي النظر وقوله بمقدار اي كملا ثمة ايام
 بان تقولوا له انظر ثلاثة ايام ثم بعد ذلك قريبا لايمان فتكون
 عليه اي على المكلف بغير رض لوقال بغير دليل كان اولي اذا التقد
 لا يتعين ان يكون بنص من الشارع بل يجوز ان يكون بطريق
 القياس وحا صلي السؤال ان المكلف اذا اطلب منه الايمان
 فقال امهلوني حتى انظر فاما ان نلزموه القرار بالايمان فيلزمكم
 نقض فاعدتكم المذكورة واما ان تمهلوه لمدة مجهولة له فيلزم
 عليه انه قد لا يحصل الا مثال فلا يتحقق للاعمال فائدة
 واما ان تمهلوه مدة معينة فيلزمكم الحكم عليه بغير رض وهذا
 تخم والجواب انا نقول انما حاصل الجواب انا لا نقول بواحد
 من هذه الثلاثة بل الشخص المطلوب بالايمان اذا ادعي له المال
 الي النظر فيقال له ان كنت تعلم النظر فاسرده وان كنت فاسمعه
 وضرده عليه في الحال فان اظهر الايمان بان قال اعتقدت
 ما انتجه هذا الدليل الذي سرد علي حكم عليه بالاسترشاد وان
 امتنع من اعتقاد ما انتجه الدليل بعد معرفته انه منبج
 كان قال هذا الدليل الا اني لا اعتقد ما انتجه تبين انه معاند
 فيجب استخراج العناد منه بقتله بالسيف اما القول بوجوب
 الايمان قبل المعرفة اي قبل سبب المعرفة وهو النظر فضعيف
 اية قبا طل يدل ما ذكره من التقليل بعد اي وصيه كان باطلا
 فلا نلزمه بالاقترار بالايمان اذا اطلب النظر بطل الشك الاول

يس

من التزويد لانه الزام التصديق بماي بنسبة كالنسبة في قولنا
الله واحد ومحمد رسوله وقوله لا تغلم صحته اي مطابقته لما في
نفس الامر لان الفرض انه لا دليل عنده يودي الي التثوية التسوية
بين النبي والمتنبي اي بين من كان نبيا بحق ومن يدعي النبوة
كذبا اي يودي الي ان يتسوي بين كل منهما في الايمان به لا مثلا يعرف
الحق من الباطل والحاصل ان هذا النوع الذي طلب منه
الايمان فقال او ملون وطلب النظر قلنا صدق بكذا وكذا
من العقائد التي لا يعلم مطابقتها للعقود والزمان بذلك لا يدي
ذلك الي ان يتسوي بين النبي والمتنبي في الايمان بكل منهما لعدم
معرفة الحق من الباطل والتثوية بينهما باطلة فيكون ما ادي
اليها من الزام التصديق بما لا تغلم صحته باطلا ولانه يوجب
اول اعطف على التثوية اي ويودي الي ان يصدق او لا في غير دليل
ثم يتبع في النظر عقب التصديق كما دلت عليه الفايه فقلنا
في نظر فنتبين له الحق فيتمادي اي فاما ان يتبين له ان
ما صدق به حق وذلك اذا نظر في الدليل من جهة الدلالة
فيتم على ايمانه السابق الذي حصل او يتبين له الباطل
الذي اي واما ان يتبين له ان ما صدق به باطل لكونه نظري الدليل
من غير جهة الدلالة فيرجع عنه لما كان عليه قبل الايمان
الحاصل بالالزام وهو الكفر كما اشار به بقوله وقد اعتقد
الكفر اي وقد كان معتقدا للكفر قبل الايمان الحاصل بالالزام
فقوله وقد اعتقد الكفر اي والحال انه قد اعتقد بين ما كان عليه
قبل ذلك الايمان الحاصل بالالزام والحاصل ان الزامه
التصديق بما لا يعلم صحته يودي الي سلوك طريق محينة
وهو النظر لان النظر تارة ينظر في الدليل من جهة الدلالة
فيتبين له الحق وتارة ينظر في الدليل من غير جهة الدلالة
فيتبين

قوله ما حاشي في قولنا في قوله واحد ومحمد رسوله وقوله لا تغلم صحته اي مطابقته لما في نفس الامر لان الفرض انه لا دليل عنده يودي الي التثوية التسوية بين النبي والمتنبي اي بين من كان نبيا بحق ومن يدعي النبوة كذبا اي يودي الي ان يتسوي بين كل منهما في الايمان به لا مثلا يعرف الحق من الباطل والحاصل ان هذا النوع الذي طلب منه الايمان فقال او ملون وطلب النظر قلنا صدق بكذا وكذا من العقائد التي لا يعلم مطابقتها للعقود والزمان بذلك لا يدي ذلك الي ان يتسوي بين النبي والمتنبي في الايمان بكل منهما لعدم معرفة الحق من الباطل والتثوية بينهما باطلة فيكون ما ادي اليها من الزام التصديق بما لا تغلم صحته باطلا ولانه يوجب اول اعطف على التثوية اي ويودي الي ان يصدق او لا في غير دليل ثم يتبع في النظر عقب التصديق كما دلت عليه الفايه فقلنا في نظر فنتبين له الحق فيتمادي اي فاما ان يتبين له ان ما صدق به حق وذلك اذا نظر في الدليل من جهة الدلالة فيتم على ايمانه السابق الذي حصل او يتبين له الباطل الذي اي واما ان يتبين له ان ما صدق به باطل لكونه نظري الدليل من غير جهة الدلالة فيرجع عنه لما كان عليه قبل الايمان الحاصل بالالزام وهو الكفر كما اشار به بقوله وقد اعتقد الكفر اي وقد كان معتقدا للكفر قبل الايمان الحاصل بالالزام فقوله وقد اعتقد الكفر اي والحال انه قد اعتقد بين ما كان عليه قبل ذلك الايمان الحاصل بالالزام والحاصل ان الزامه التصديق بما لا يعلم صحته يودي الي سلوك طريق محينة وهو النظر لان النظر تارة ينظر في الدليل من جهة الدلالة فيتبين له الحق وتارة ينظر في الدليل من غير جهة الدلالة فيتبين

فتبين له الخطا ولو كسرت طريق محينة لا يصح فما ادي اليه لا يصح
واما اذا ادعي الردعي مبني للفاعل وفاعله المطلوب
وبالايان متعلق بالمطلوب وقوله اي المتعلق بمحمد وف
معمول لدعي اي واذا ادعي اي طلب من طلبنا منه الايمان الالهال
للنظر هذا هو المناسب لقوله سابقا فاذا ادعي المعلق الي المعرفة
فقال حتي انظر اليه فيقال له ان كنت الزاي فيقال لا تمهلك
اصلا لامة معينة ولا امة محدودة بشي مجهول وقت
حصوله بل ينظر في حاله فان كان غير خالط لاهل الاملام يقال
له ان كنت تعلم النظر الدليل ووجه الدلالة فاسرده اي فنفسه
اي اجزه على قلبك بان تقول في نفسك العالروادنا وكل حادث
له صانع فنتبين لك ان العالم له صانع ويسرد في ساعة
عليه المراد بسره عليه ذكره له مبين له وجه الدلالة حتي
يعرف انه ينتج وليس المراد بسره ذكر لفظ الدليل فقط والاك ان
مقلد في الدليل فيلزم الحد والسابق في الزام بما لا تعلم صحته
اذ لا فرق في التقليدي بين الدليل والمدلول وقوله في ساعة المراد
بها القطعة من الزمان وفيه انه يلزم عليه تقدير الزمان
فما قرينه وقوع فيه والجواب ان المراد بالتقدير الذي قرينه
تقدير وليس بضروري وهذا تقدير ضروري لان من لوازم سرد
النظر من يتبع فيه عليه متعلق بسره فان امت
اي اظهر الايمان بان قال اعتقد ما انتجه الدليل الذي سرده
في نفسي او سرده عاني فحقق استرشاده اي حاكم له بالاسترشاد
اي بالرشاد والهداية للايمان وان كان في الباطل لم يومت
وان اي اي امنتع من اعتقاد ما انتجه الدليل الذي سرده في
نفسه او سرده عليه بعد معرفة انه منتج كان قال هذا الدليل
صانع الملاي لا اعتقد ما انتجه نتبع اي ظهر انتحاجه

قوله ما حاشي في قولنا في قوله واحد ومحمد رسوله وقوله لا تغلم صحته اي مطابقته لما في نفس الامر لان الفرض انه لا دليل عنده يودي الي التثوية التسوية بين النبي والمتنبي اي بين من كان نبيا بحق ومن يدعي النبوة كذبا اي يودي الي ان يتسوي بين كل منهما في الايمان به لا مثلا يعرف الحق من الباطل والحاصل ان هذا النوع الذي طلب منه الايمان فقال او ملون وطلب النظر قلنا صدق بكذا وكذا من العقائد التي لا يعلم مطابقتها للعقود والزمان بذلك لا يدي ذلك الي ان يتسوي بين النبي والمتنبي في الايمان بكل منهما لعدم معرفة الحق من الباطل والتثوية بينهما باطلة فيكون ما ادي اليها من الزام التصديق بما لا تغلم صحته باطلا ولانه يوجب اول اعطف على التثوية اي ويودي الي ان يصدق او لا في غير دليل ثم يتبع في النظر عقب التصديق كما دلت عليه الفايه فقلنا في نظر فنتبين له الحق فيتمادي اي فاما ان يتبين له ان ما صدق به حق وذلك اذا نظر في الدليل من جهة الدلالة فيتم على ايمانه السابق الذي حصل او يتبين له الباطل الذي اي واما ان يتبين له ان ما صدق به باطل لكونه نظري الدليل من غير جهة الدلالة فيرجع عنه لما كان عليه قبل الايمان الحاصل بالالزام وهو الكفر كما اشار به بقوله وقد اعتقد الكفر اي وقد كان معتقدا للكفر قبل الايمان الحاصل بالالزام فقوله وقد اعتقد الكفر اي والحال انه قد اعتقد بين ما كان عليه قبل ذلك الايمان الحاصل بالالزام والحاصل ان الزامه التصديق بما لا يعلم صحته يودي الي سلوك طريق محينة وهو النظر لان النظر تارة ينظر في الدليل من جهة الدلالة فيتبين له الحق وتارة ينظر في الدليل من غير جهة الدلالة فيتبين

التصديق هو

Copyright © King Saud University

اي العناد او استخراج الشخص من العناد او يموت اي الى ان يموت
بالسيف فاو بمعنى الى والعقل بعدها منصوب بان مضمرة ويجوز
ان يموت عطف على قوله بالسيف اي انه اذا عاند ثبت اخراج العناد
منه اما بالسيف واما بالموت من الله يدون قتل فوجب بمعنى
الوجوب الشرعي بالنظر لقتل بالسيف وبمعنى الوجوب العقلي
وهو الشك بالنظر لقوله او يموت ويجوز ان قوله بالسيف اي
بالزهد بد بالقتل بالسيف الا ان يموت يدون قتل فاذا مات انقضى
امره وبعد هذا كله فما ذكره بن العربي غير ما هو المذكور في كتب
الفقه وحاصله انه اذا قبض عليه وكان من الصحابة الامام بين
قتله واسترقاقه والمن عليه والعناد وان لم يقبض عليه وهو غير
الاسير فانه يبيع للاسلام او لا ثم اذا الجزية ثم يقابل وان كان
المقابل المحذوف اي هذا الذي ذكرناه اذا كان الكافر من له يناف
اهل الاسلام فان كان من يتامه صلة وفاوت اي بحال المسلمين
بان كان ذميا على الظاهر لم حارب وان اعطى الجزية كما اقاله المصنف و
لا يخالف ما تقدم في الفقه والحاصل ان ما مر في كافر لم يخالف
اهل الاسلام بان كان في بلاد الحرب وطلبنا منه الايمان فقال امره
حقا نظر وكلامه الان في كافر بخال المسلمين عالم بطريق الايمان
وهي النظر اي الدليل الموصول للمعرفة لم يمس ساعة اي
لا وجوبا ولا ندبا بل يقال له اما ان تقمتم تصدق بان ما حابه
به الرسول من عند الله حق او تقتل ولا يقال له ان كنت تعلم النظر
فاسرده في نفسك والا فاسمه ولا يقال ذلك ايضا للمرتد لان الاول
علم طريق الاسلام وعاند والمراد حصل له العلم بالنظر الصحيح
اولا والفرق بين الاصل المحال والاصل غير المحال ظاهر وعلم
من عبارته انه انما يقال له ان كنت تعلم النظر الى اذ اسأل الامهال
للتظر اما اذا لم يسأل حصل على انه معاند فبما عجل الايمان
بالسيف

بالسيف الاتري تنظير فيما نحن بصدده من جهة ان كلالا يبرهن
وجوبا وان كان ما نحن فيه لا يبرهن اصلا والمراد بيهما نذبا فهو
تنظير في الجملة فان قيل لمراد المراد على كلاله دون الايمان فانه
لا يبرهن اصلا قلنا جوابه ان المرتد عمل بمقتضى مخالطة من الدخول
في الايمان قبل الردة فاذا خرج احتمل ان يكون لشبهة قامت عنده
فهو معذور في الجملة فاستحب امهاله لعله ان ينزلها ويبدل الشك
باليقين والجهل بالعلم بخلاف الايمان فان الايمان لم يخالف قلبه
وقد تمكنت من البرهان القاطع وقد قصر في دخوله في الايمان فهو
معاند ولو حكما فلذا كان له السيف من غير امهال والحاصل
ان الكافر الاصيل محمول على العناد بخلاف المرتد ويجوز ان قول
المصنف لم يمس ساعة اي وجوبا ولا مامسا نذبا وحيث قول الا
تعبير الى تنظير انما استحب فيه العلم الامهال هذا قول ضيق
في المذهب والمعتمد ان يبرهن اماله ثلاثة ايام ويستتاب فيها كل يوم
مرة فان رجع للاسلام فظاهر ولا يقتل لرب اي لسلك حصل
له مقابلة وردت عليه وقوله فيترى به مدة اي قيسر مدة
ان يراجع اي يبدل والجهل بالعلم الجملة محقق على الشك
المعقول ليراجع وبالعلم عطف على باليقين المعقول ليراجع اي فيه
العطف على معلوم واحد وهو جازم والمراد بالجهل الشك
وبالعلم اليقين فالعطف مرادف ولا يجب ذلك اي امهال المرتد
وقد علمت ان المعتمد انه واجب بالنظر متعلق بمصون والبا
سبية اول قبل الردة واعلم ان قوله واما ان عجل اي قوله الاتري
يظهر من رد الشك الثاني والثالث في السؤال كما ظهر مما سبق رد
الشك الاول بقوله اما القول الذي وكيف يصح لنا ظري لعاقلة
وهذا استفهام عليل وجه الاستبعاد مشوب بالتهيب والانكار
على القايل بان الايمان يجب قبل النظر وهو تنظير بقوله اما القول

ن
الاي

اي

بوجوب الايمان قبل المعرفة فضعيف فهو منزلة تقليد تارة له
 وكانه قال اما القولين بوجوب الايمان قبل المعرفة فضعيف لان
 الزام التصديق بما لا تقم صحته يودي الى ولانه لا يصح لناظر
 قيل النظر اي قبل النظر فهو تفسير لقوله ولا يصح اي لانه
 لا يصح وهذا محلة لقوله وكيف يصح ان في المقبول اي العقل
 اي لا يصح بحسب العقل اي لا يصح عقلا ايمان بغير معلوم الصحة
 ونصح ان يراد بالمعقول الامور المقبولة عقلا اي لا يصح ان يوجد في
 الامور المقبولة عقلا ايمان بغير معلوم الصحة بغير معلوم اي
 بغير معلوم الصحة وذلك في الاجواب عن سوال شام من
 قوله ولا يصح في المعقول التي وحاصل السؤال انه قد صح ذلك
 ووجد كما في ايمان المقلد فانه ايمان بغير معلوم صحته وحاصل
 الجواب اننا لا نسلم ان الذي عند المقلد من اعتقاد ان الله واحد
 ايمان حقيقة بل هو امر حصل من حسن ظنه بمنه فله يجوز
 ان يتغير حسن ظنه من اضافة الصفة للموصوف
 وفي الكلام حذف مفقود اي فهو سبب حسن ظنه بحسب قوله انه
 امر حصل من ظنه الحسن بخبره بكسر الباء اي بالشخص الذي اخبره
 بما حصل له الاذعان به بنفسه وهو مقلد بفتح اللام كما
 قرر شيخنا وفيه ليس وحاصل الجواب انه ليس هناك لذلك المرء
 علم حصل من مقلده بل لما حصل له انما هو ظن حسن في ذلك
 الذي قلده واما الحكم الذي اخذه عنه وقلده فيه فلا ينبغي ان يكون
 حاز ما فيه ويصح فتح الباب انه من باب الحذف ولا يصح ان يب
 الخبرية والآنظر اي والا لكان ما يجره المريد المقلد بسبب
 حسن ظنه بل كان ايمانا حقيقة على ما قال شيخنا او بل كان اعتقادا
 على ما في يسه عن بنده الممام فلا يصح لانه على تقدير ان تطرق
 اليه اي الي ما يجده المرء في نفسه من الاذعان بوجوب ايمانه الله قوله
 التخيير

الداعي هو

رأينا في
 قوله
 الخلق

قوله التخيير اي جواز كونه غير مطابق للواقع بتشكيك مشكك فيه او
 غيره او التكذيب اي كونه كذا تطرق اي ان طرأ له ذلك ثبت ذلك
 الطاري وزال ما عنده من الزم فلا يكون ما عنده من الخيم ايمانا حقيقة
 لان شأن الايمان انه اذا طرأ له ذلك لا ينبت هذا الطاري وهذا ظاهر في
 عدم اتحاد الشرط والخبر وان المراد بالتخيير والتكذيب انه وقد
 استفيد من هذا الكلام ان اعتقاد المقلد لا يكفي في حصول الايمان
 بل لابد فيه من النظر الموصل للتصديق اليقيني الذي لا يخلو التيقين
 وايضا في راجع لقوله وكيف يصح ان في دليل على عدم صحة التوليد
 بوجوب الايمان قيل النظر دليلي دليل عقليا وهو قوله ولا يصح
 في المعقول التي ودليلا تقليا وهو قوله في دعاء الخلق
 الي النظر فلا اي في اول الرسالة وهو طرف لدعي اي ودعاؤه في اول
 الرسالة النظر دون الايمان دليل على ان النظر مطلوب اولاً ولا يصح
 القول بوجوب الايمان قبل النظر فلما قامت الحجج اي فيني قامت
 الحجج على النظر فالباطن على المراد بالنظر الدليل وعلي هذا يكون
 المراد بالحجة التي قامت على النظر تبين النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك النظر والمراد بقيا مه عليه تعلقه به وكانه قال فحين حصل
 من النبي صلى الله عليه وسلم تبين للدلالة الدالة على ما يتعلق
 بالله ورسوله ولا يخفى ما في هذا من التكلف فالأولى ان تجعل الباقي به
 للتصوير ويكون المعنى فحين قامت اي حصلت عند من دعا لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالنظر الحجج المصورة بالنظر اي الدليل
 ويصح ان يراد بالحجة الاحتجاج والباقي به للتعدية ويكون المعنى
 فحين حصل الاحتجاج على الخلق بالنظر اي بحصوله عندهم
 وبلغ اي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مطوف على قامت
 غاية الاعذار قطع العذر والافاقة بجوانب تكون من اضافة
 الصحة للموصوف اي الاعذار الغاية وان تكون حقيقة اي المرتبة

الاجاب
 في
 قوله
 الخلق

العليان من الاعذار فيه اي في النظر ويصح ان تكون في جميعها اليقين
للتفدية متعلقة بالاعذار اي بلوغ غاية قطع حججهم بالنظر اي
بالدليل الذي بينه لهم وفهموه ويصح ان تكون متعلقة ببطلان
ويجيبه اي بلوغ غاية الاعذار بسبب ما بينه لهم من النظر
وفهموه الا ترى ان دليل علي كون النبي صلى الله عليه وآله دعاه
اولا للنظر قبل دعائه للايمان قال له اعرض علي ايتك اي امعرتك
الدالة علي صدقك فيما اخبرتنا به التي من حملتها الدالة الدالة
علي ما يتعلق بالله ورسوله ففي قوله اعرض علي ايتك دون ان
يقول له حق انظر دليل علي ان النظر حصل له قبل دعائه للايمان
فتدبر فيوضها بفتح الياء وكسر الراء تحرف الحق اي فيظهر
له ان ما بينه النبي من الادلة الدالة علي ما يتعلق بالله ورسوله
مطابق للواقع فيؤمن اي فيظهر الايمان كان يقول آمنت
بما جاءه رسول الله او بما اتجه هذا الدليل فيهلك اي من الملك
فيهلك اي فيستحق الملك بالسيف وفي قوله دعا الخلق
اولا الي النظر في مخالفة لما ذكره العلامة بن حجر في نظم العياد
من انه قد تواترت الاخبار تواترا معنويا علي انه صلى الله عليه
وآله لم يزد في دعائه المشركين علي طلب القرار بالشهادتين
والمضديق بمدلولهما بل اكتفى بما دون ذلك كما في حديث
معاوية بن الحكم في الامة السوداء التي اراد عنقها فقال لها
النبي صلى الله عليه وآله ادين الله فقالت في السما فقال لها من انا
فقالت رسول الله قال اعترفنا فاتها مومنة اني اظاهه بعضهم
انتم اي كلام بن العربي وقد استفيد منه عدم صحة
ايمان المقلد وارتضاه النبي حيث قال وهو اي كلام بن العربي حسن
واستشكل القول بان المقلد الخ حاصل الاشكال انه لو صح
القول بان المقلد ليس بمؤمن لزم عليه تكفير اكثر العوام لان اكثر
العوام

العوام مقلدون لا عارفين كما هو مشاهد لكن التالي باطل لان
تكفير اكثر العوام مناف لما علم من ان نبيا صلى الله عليه وسلم
الكثر الانبياء اتباعا ولما ورد من ان امته ثلثا اهل الجنة واذ ابطال
التالي يبطل المقدم وثبت عدم صحة القول بان المقلد ليس بمؤمن
وقد يقال لان سلم بطلان التالي يدل العوام كفارا لعارضهم عن النظر
المطلوب منهم فهم ليسوا من الامة فقلنا ان يكونوا معظما لهم
هوام وليس ذلك منافيا لما علم ولما ورد لجواز ان يكون العلماء والافق
من العوام اكثر من اتباع الانبياء وان ثلثا اهل الجنة واي صاد عقاب
يصد عن ذلك لكنه خلاق المتبادر قلنا اجاب التمر بغيره
وهم اي اكثر العوام معظم هذه الامة اي امة الاجابة وذلك
اي تكفير اكثر العوام مما يقدرح الي يعين واللازم باطل لان ذلك مما
يقدرح الي وورد عطف علي علم وشار التمر بهذا لما رواه الترمذي
من ان صفوا اهل الجنة تبلغ مائة وعشرون صفا منها ثمانون
لهذه الامة واجيب بان المراد الي اي واجيب بمنع الملازمة
لان المراد الي وحاصل الجواب منع الملازمة وسند المنع ان الدليل
الذي يجب معرفته علي جميع المكلفين انما هو الدليل الجليل وهو حاصل
عند العوام فلا يكونوا مقلدين بل هم مستدلون بدليل جليل ومن
ثم قال العلامة السعد محل الخلاف في ايمان المقلد فثبت ثلثا
يشاهد جيبه ولم يخاطب اهل الاسلام اماما من قال لهم قليس مقلدا
تقوم لو كان الدليل الذي تبيد معرفته علي جميع المكلفين الدليل النقطي
كانت الملازمة مسلمة وقد علمت ان الدليل التفصيلي لم يكن جميع
المكلفين بمعرفة علي ان الواسع الملازمة فلا سلم بطلان التالي
بل نقول بوجوبه وقوله وذلك مما يقدرح الي محل منه الخلاف كما
سبق وان كان يظهر من كلام النبي صلى الله عليه وآله هو الدليل الجليل اي الدليل
الاجمالي وهو المحجوز عن تقريره وغنى بر شيهه وتيقينه التفصيلي

ن
مظنهما

تسليم

الاعظام

لن مر الحان اللحقه له ضمير فاعل باسم الفعل ووجه
موضع ضمير الرفع والمعنى لزمنا عقيدة وقيل اسمر فعل
والكان اللحقه له في جازر بالاضافة اي الزامه عقيدة الزام
منسوب اليه حيث تغلقه بك اي انما ينادي حذف منه حرف
النداء اي يا ايها المتعطين المنتاق في زمرة اوليا الله الزمرة
الجماعة والاضافة للبيان ولا ويجمع ولي وهو من توي طاعة ربه
وتباعد عن الانهماك في اللذات والشهوات فتعويل بمعنى فاعل
وعلم منه ان لفظي اصل اللذان والشهوات لا ينافي الولاية او من توي
الله امره فلم يجره لنفسه فتعويل بمعنى مفعول عقيدة
اي كتابا صممي بعقيدة الامن هو من المحر وهي اي الذي
من نام الله وضمير من نيل مرادهم والاستثناء مفرغ فمن في محل
رفع على الفاعلية بيعدل اي لا يمدل عنها احد بعد الاطلاع
عليها والاختيار اليها الامن كان من المحر وفيه فالمحكوم عليه
بالحرمان من اطاع عليها واخرج اليها مطلقا فلا يرد انه لا يصح
الحكم لوجود غيرها من كتب اهل السنة اذ لا نظير لها لتقليل
لقوله فدوتك اي الزم هذه العقيدة المنتصفة بما ذكر لانها لا نظير
لها وجملة لا يمدل مفرضة تكيد المدح ويصح ان تكون توكيد
لقوله لا يعدل عنها اي علة للذي لا ينبغي والمعنى ان لا يكون
الالتماس من المحر من غير النظر اليها والنظر اليها هو
في وصفه والشبه من النظر اليها والنظر اليها هو
في وصفه والشبه من النظر اليها والنظر اليها هو
وجود نظير لم يطع عليه في غيره من العقائد
اي في منطلق عالمي او في منطلق علمي
علمته من المولفات وعلمته من المولفات وعلمته من المولفات
اقصبال ويصح ان يعدل عن غيره من العقائد
علمته

بشيء من عقيدة من علمه لا يطلع اي ينظير وهو مصروف على
تا ميثا اي زيادة اعظام

العبد ذكر من اعظم الامه اي ولام الله واما ملام غيره فمعناه الوعا اي
طلب التاييد من الله للمسلم عليه عليه اي على رسوله اي واما ملام
الله على غيره فمعناه التامين زيادة تامين من اضافة الصفة
الموصوف اي تامين زيدا اي على ما عنده من الامان اي تامين
ما يخاف على امته او على نفسه اذ المراد كما استدل قوله من الله
اشد خوفه منه فقد قال عليه السلام اي لا خوف لكم من الله
وطيب نخية اي ونخية طيبة والمراد بالنخية الطيبة في حقه تعالى
ان يخاطبه بكلامه القدسيه فطاباد الاعية رفعة مقامه والاعتناء
به كالجحيم بعنسا بعنسا وطيب بالجر عطف على تامين اي وزيادة
اعظام واعظام مصدر اعطف اعظم المراد في العظم واعلم ان زيادة
التامين وزيادة الاعظام لازمان لزيادة طيب النخية
اعلم ان مخاطبه به من يتاى منه العلم وان كان اصل الخطاب ان يكون
معين فاستعمال ضمير الخطاب فيما ذكر مجاز ولا يشك بان ذلك يجعل
الضمير الذي هو اعرف المعارف بعد لفظ الخلالة شايعا لان ذلك امر
عارض بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والعلم والمعرفة مترادفان
بمعنى واحد على التحقيق وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع
عن دليل فمعنى اعلم اعتقد ما قلته لك من احصاء الحكم العقلي
في الاقسام الثلاثة اعتقاد اجاز ما فان قيل اذا كان العلم
والمعرفة مترادفين فلم عبر بالعلم دون المعرفة فالجواب انه
عبر بالعلم تاسيا بالكتاب العزيز حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله
ولان العلم يتضمن به الخالق والمخلوق بخلاف المعرفة فانه لا يقين
بما الا للمخلوق فان قيل لم عبر بالعلم دون افرم او اجزم والاعتقاد
فالجواب انه عبر به دون ما ذكر اسأرة اي انه لا ينبغي في هذا الفن
الا العلم دون افرم والجزم ومطلق الاعتقاد فان قيل حيث كان
المخاطب باعلم من يتاى منه العلم فلم عبر بالعلم دون العلم والفرم

انه انما علم باعلم دون اعلم لانه لو علم باعلم لزم تعلم
هذا العلم فرض كفاية متعلق بالبيضة الاحتجاجية لانه فرض عين
فندير ان اتي بها وان كان المخاطب ليس منكم للاختصاص المذكور
ولاشكافه اغتصابك الاختصاص ففيه اشارة الى انه يبقى شدة
الاغتناب علمه الحكم العقلي سياتي نفس فيه في التمسك ونسبته
للعقل من شبه الشيء لكثرة فالحكم الكثرة العقل والحكم هو النفس
وقول التمسك فيما ياتي والحكم بذلك اما الشرع او العادة والعقل
ففيه تنوع كما ياتي وتقييد الحكم بالعقل لا يخرج الحكم الشرعي
والعادي فانها لا يختصان في الامور الثلاثة المذكورة وفيه اشارة
الى تقسيم العلم الى عقلي وشرعي وعادي وانما اقتصر المقصود على الحكم
عالي العقلي لان غالب الصفات دليلها عقلي وانما ذكر التمسك الشرعي
لان بعض الصفات وهو السمع والبصر والكلام وكونه سميا وكونه
مبصرا وكونه متكاملا ثبت به وانما ذكر العادي تنميها للقسام وعلم
ان المقصود بالذات من هذه العقيدة من قول المص ويحب علي كل
مكلف الى وانما قدم المص قوله اعلم ان الحكم العقلي الخ لان معرفة تلك
القسام الثلاثة اعني الوجوب والاحتمال والجواز ما يتوقف عليه
الشروع في هذا الفن لاستمداده منها لان صاحب علم الكلام تارة
يثبتها وتارة يلغونها كقوله يجب لله عشرون صفة ويستحيل
عليه صندها ويجوز في حقه فعل كل ممكن او تركه ولا يجب عليه
فعل الاصلح ولا يستحيل عليه عذاب المطيع ولا يجوز له عقوقه الا يريد
فان لم يعرف في حقايق تلك الاقسام لم يعرف ما اثبت لهاها ولا
ما ينفي فتلك الاقسام الثلاثة استمداد لهذا العلم من حيث
التصور من حيث الاثبات والاشتمال لان ذلك فائدة هذا العلم
يختص في ثلاثة اقسام اعلم ان الوجوب عند مقبول
الاشتمال والاحتمال عند مقبول الثبوت والجواز قبول الثبوت
والاشتمال

المعلم
للام

انما بدو في عذابه الكفر وبقا المقام اول الكتاب بما عهدته الايات
ما وافقه على المذهب وامتسك به القول به فصح الكلام اي
اعتقاده ان يذوب فيه ان كلام المعاني وجوبه في نفس الامر وجوب
الاعتقاد تبع العينية فيه انها خارجة عن الموضوع وهو
كبيرة انما يخرج بذلك نحو النقا المتاركون ورضي في البعض
الكافر فيجوز طلب الغشور لكل المسلمين كما سبق وكلامه
صدق يقال هو على المشيئة نعم هو ظاهر على نور انما يريد بالتحقيق
كما سبق والاولى الاستدلال بما ورد من تذبذب بعض المحدثين والتمسك
فيهم فليشتم ذلك لا يعم الاضواء فمن حرج في انما الوجود صدر
اراية انما توفوا حوركم يوم القيمة فعلموا وضاع على ما ياتي
في قوله وفي الغشور من القيمة تختلف في المشيئة على ان
مغز ان لصغرة باحتساب الكبيرة غير قطعي محل النزاع بل بانع
انوار في الصغائر كما سبقه هيكل هو ان شخص المركب من الروح
وجسد كما سبقه ان كماله يعني كمالها تعلقها بكل من الروح
وجسد على ما يعلم انه تعالى كما سبقه واللباس على وجه مغيب
يعلمه المولى وبالجمله فالمقام مقام تسليم وتفويض كبقية يجعل
هذا جنيا في التفرقة خرجت حياة المقيم عنهما خلافا لما في المشيئة
شيئا من ذلك في كل مقبول في شيخنا ظاهر النص
في هذا المقام من عطفها على كل بل
يعني في عطفها على كمالها في الثواب
القول والموقف للعلم
وعلى التام يعني معنى
جذوع الخلق والخلق كقول
ان حياة للمهيكل بتجارتها

مع ذلك فتدبر كالصير من تشكيل أو كناية عن اللزوم أو انها تم
اجسام بحيث نصير احواله او هي حيثية بها فلا ياتيها كالبسته
بانه انتفع ولا يرد قوله تعالى وما زقناهم ببقمقون لان المراد به هي كونه
رزقا عند بعض الائمة هم الذين يقولون لا ملك للعبد من راجع
للمسألة التي الملائكة يملك ملكا غير تام ليخرج من الله الفضة بالحق
الملك كون الحمر حلالا في ذاته اذ عند الضرورة فحلال بل واجب
وكذا عند تدبر فاعلم ان ما نعلم ان المراد من رزقها اجتماعا وانفرادا
هذا لرجح التسمية الذي ذكره الى كالربا فان هرقته لغيره في الرب
الضيق في احد التقديرات احد طريق العلم ان الكمال في ذلك المظهر
ان اختلاف لفضل وان التناهي باعتبار التوكل ايضا هو في سرح المعنى
قرج مع فضل الذي اشكر على الفقير الصابر في كل من فيه قد يكمل
من الاشاعة بل اهل السنة مطلقا واعلم ان هذه المباحث قد
في صفة الوجود وتعلق القدرة ومجد العلم فانظر في التقدير
بما الموجود الواقع مبتدأ في المنع دفع ما جاءه الاخر لا بد منه واصله
للسعد عند قوله الكسوف جملتها في الاشياء ثابتة والمكان واحد في
في انحراف الاشياء في كبر الوجود هو لا قصد في العلم الفصل الاجز
يدخل في كونه بينهما او جذب الصفة في بعض مفاصلها في كبر
اخرى في احوالها العلم بالادب في الاشياء في كبرها في كبرها في كبرها
القوى المجموعه في قولها في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها
منع شر يكافؤ في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها
اونه امر اذ في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها في كبرها
التف

المالكية
عمر

العرفان

فلكل ربة على حدة لان المنفعة انما تتداخل مع محلها الحقيقي والله تعالى اعلم
منكر بفتح الكاف قال المصنف لانها لا يشبهان خلق الاديبيين ولا
خلق الملائكة ولا خلق الطير ولا خلق الهائم ولا خلق الهوام بل هو احد بديع
وليس خلقها النسي للناظر من جعلها انه تذكره المومن وهما كسائر الملائكة
وهما المومن من الطابع ويرى على الصحيح وقيل هو الكافر والعاوي
وقال المومن الموفق فهما ملكان اسم احدهما بغير والاخر مشبه فيمن
ومعها ملك حتى يقال له تاكورا في حين فيهما ملك يقال له فيمن
قيل له مشوه وقيل فيه ليني وذكر قيل ذلك صفة الملكي في
انها دان انزرقان اعينها كقدور النحاس وفي رواية
واصورها كالرعدان كما يجرح من افواههما كالنازق بيد كل واحد
فهما صراط من حد يد ارضيه به كجبال لذابت وفي رواية بيد احدهما
مرزبة لواجب في عليهما لم يقبلوها عند ما ذكره في التفسير
ثم قال في الثامن من حضور النبي صلى الله عليه وسلم والاروية
عند السؤال عن حوضه في رواية من نزوا بالقوس في
عند قوله الملك الذي من ربك مستحيا منه جوابه بهذا ارب وقال في
التاسع ان الملائكة تمت وقلاهما وترعا جهما اياه محمول على غير
المومن اما هو فيمن فاعاناه ويقول انه اقام فوقه ثم نمة العروكة
الذي لا يوقفه الا جب الله من الله قال اما صورتهما فطواها الا حادب
ان يراهما على كل احد فيقول الله اسم ابا القيس جيران الكسر في منكر
لانكاره على الفاضل في من يدين ما سبق في تفسير فانه اسم فاعل وكبير
فيعلم انما هي من قول ارفاع على ما سبق في تفسير فانه اسم فاعل وكبير
قال بوجه غضبان كانه وجه منكر ومخوف للمؤمن فيه من شائبة تنقيص
الملائكة ولا يلزم من خلقهم كذا في كبرها كما سبق جواز ذكره في اسم
وعند النظر في الناس في كذب كما في شرح المصنف وانه ليس مع
ترغ نفاهم ثم نقل في التسمية الثاني عن المسد اليه وبنهاجه ان السؤال

195

Copyrighted Copying Saudi University

السؤال
في جوابه
في جوابه
في جوابه

مرة واحدة وفي حديث اسمائه يسئل لئلا ومن اجل ان المؤمن يسئل
سبعة ايام والكافر رجعي صباحا قال ولم اتف على تعيين وقت السؤال في غير
يوم الدين الخ وقال ابن عبد البر في تمهيد الكافر يسئل وانما يسئل المؤمن
والمؤمن لا يستجاب له السلام في الظاهر والجمهور على خلافه واحده
على ما سبقه ورأيت بخط سيدنا محمد النفس وكذا ما نصه حديثه للرفق
ان احدها يكون تحت رحليه ولا حتى عند راسه والذي يسئل هو
الواقف من جهة رحليه لانه الذي قبالة وجهه الخ وانظر هل هو فسر وغيره
او قارة وقارة انا العلم عند الله تعالى بلسانه خلقه فالله انما يسئل
في اي في الاعضا كلها ويعيد ما تقدم وقال ابن حجر رحمه الله هو
كما خصوا من قاله السؤال للروح بلا بدن وعلم حاله هي حياة لا تنفصل
اسم الميت عليه بل هي امر متوسط بين الموت وحياة تتوسط بينهما من
شرح المصنف عن اليمان محمد صلى الله عليه وسلم ورد انها قولت
ما تقول في هذا الرجل قال الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله تعالى وانما
كانا ملكا ان يقول ان الميت ذلك من غير لفظ تعظيم ولا تخيم لانه مراد الملكين
الغفنة بتميز العارفة في اليمان من المراتب اذ المراتب يقول وكانا لسفا
الرجل القدر الذي كما يدعيه في رسالته عند الله لم يكن هذا الملك ينبغي
عنه يسئل هذه الكناية وعند ذلك يقول المراتب لا الركب يسئل في الآبد
الخ من لياقته وجوانه بما هو قوة المهر في المؤمن واما الكافر
فيقول لا ركب وجوابه ان الركب كغيره من صفات المرافقة كذلك اي
يسئل الله عنه وهو ضعيف بخلاف الذي قيل ان الانبياء يسئل عن جبريل
والوصي الذي انزل عليهم وهو خلاف الصحيح والصواب ان المراد
حضور من ابي بكر بل كبا لا الراجح كل لية ولو قبل النوم بمدة
السجدة اي لم يقبل قم تبين في الجمع كناية الكعبة وتدخل بزوال الخيم
ولو لم يدفن الا يوم السبت وذكر بعضهم ان الذي لا يسئل احد هو شهيد حرب
واما ان يسئلوا في الاخرة بعضهم ايقن العبارة على خلافها

يا الميت

والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بلا تولد ولا تعليل
ليفاير قول المعتزلة بالتولد ما فانه يستلزم انه عقلي
وان كانا يردعون انه وذلك لانهم قد اخذوا قولهم
بالتولد في هذه المسألة وفي غيرهما من مذاهب الفلاسفة
في الاسماء الطبيعية وهو انهما توتر في مسابقتها
بطلبها على وجه اللزوم العقلي عند وجود الشروط و
المبلغ غاية الامر انهم تسرر وبتغير العبارة وليفاير قول
الفلاسفة فانهم لا يذكرون انه عقلي واعتزفن هذا القول
بانه يلزم عليه انه لا يمكن تخلف النتيجة عن الدليل مع ان
ذلك فعل القادر المختار الذي ان يشاء فعل وان شاء ترك
واجيب بان عدم طلق اللزوم مع خلق اللزوم بحال فلا
تتعلق به القدرة فيح فلا ينافي انه فعل القادر المختار وهكذا
يقال في كل متلازمين مغللا كالجوهر والعرض ولو توجه
هذا الاعتراف لم يثبت لازم عقلي في الكاينات او عادي
او في ذلك وفيما بعد لتتويع الخلاف والمراد عادي بلا تولد
ليفاير قول المعتزلة بالتولد فانهم يزعمون انه عادي
وان كان يلزمهم انه عقلي كما تقدم ولا يخفى انه يمكن
عقلي هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل وصورة بعضهم
بما اذا لم يتفطبا التخص لاندراج الاضغرت تحت الاوسط
فانهم تخلف النتيجة عن دليل ورد بان الكلام في الدليل
المستجمع للشروط ومنها التفتن لذلك وهو مقصود ح
والجواب بانه يمكن ان صاحب هذا القول لا يشترط هذا
الشرط لا يخفي بقده فالاولي تصويره بما اذا خلق الله العلم
بالدليل دون العلم بالنتيجة فواللعادة او تولد ايا
ذوات تولد وان التولد محلي المتولد ويؤيد الثاني قوله
بعد

ذلك باضلاف الوجاه والاحوال و كلام المصمبي على ان المتوارث
من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها
بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات وهذا
بيان هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس
يعيد العلم كقولك نور القمر مستقار من نور الشمس
كما تقدم وكلام المصمبي على ان الحدسيات من الضروريات
وجعلها بعضهم من النظريات والتمجيه التي درج عليه
كثير من العلماء انها من النظريات ومسوسات هي
ما يدركها العقل العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك
الشمس مشرقة وقد تقدم ان الفرق بينهما وبينها
المشاهدات انما هو اصطلاح المصمب والباحث ومن اول فقهها
والافضل من غيرها يسمى باسم الاخر واعترض التفسير
بالمسوسات بانها جمع مسوسات وقياس اسم المفعول
مسوس لا مسوس لانه انما يقال احسن زيد كذا او بكذا
وقياس اسم المفعول منه ما ذكر واجيب بانه قد يتوسع
في مثل هذا وذهب بعضهم الي ان الحسن لا يفيد اليقين
لغلبه في امور فتلكا فمهمة اليقينيات تدع عليه
ان اليقينيات قد تكون نظرية فكيف يصرفها في الضروريات
لابد وان تشبه للضروريات صارت كانهما ضرورية
كما مر وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ اي وفي
افادة المقدمات للنتيجة الخ كذا قال بعضهم وهو انب بلام
المتى مما اشار اليه الملوي من ان المراد بالدلالة الارتباط وفي
كلام المصمب في التقدير وفي دلالة العلماء والظن بالمقدمات
على العلم والظن بالنتيجة فتأمل خلافات على
ارجحة اقوال كما وفعله المصمب بدعي عقلي غير لمبتدأ محذوف

وتفصيل هذه الاشياء في الفروع مما لا يكون وحذف الالف والياء
عنا بعض الفقهاء من نحو حرق ثوبه ان كان مكلفا اذ ذاك فله راحة سرية او خطا
احتماد الحراية هي نفس قطع الطريق ما لا يرجع من رجوع
الشيء الي سببه واقصر على القرينة لانه غير ما يفرج عنها الابا ان نسب
الامهات ولا يمكن فساده فلا يباح بالثمن ان لا يتهلك ويفسده
عرجه بكمب اعين ويفتحها خيلان الطول ويضمها الجانب والناحية يقال نظن
ايه من عرجه ويوجد من عرجه الكلام موضع المدح هو وصف عباكي
تقوية الفعال الحميدة وتزكية العبيحة والتقوية لغيره اي لغير التقوى
وهو النسب يرجع لفظ الدين كانه حمل قوله بضمه على انه عطف
العقل بالذات هو شرط وجود لا يجب تحصيله قلت هذا
حفظا بعد احوال تدبر معلوم اللام للقوة العامل الضعيف
بالتاخير لجمع فيه زيادة اللام وحذف الاتصال بدليل قطع اي
ولم يكب ضروريا وهو ضعيف يوم العبيد اي فانه لا يعرض عن الضعيف
والظن ان هذه حلة لازمة كحلال النسب والاسكار فيما قبله فتدبر
وما عطف عليه يظهر الكلام بعطفه على محمد فتأمل وقد حكى المصمب في
خلافه في الفرض محمد ضروري من العاديات كاجابة الان في هو الظن وذكر
فيه ايضا عدم كفن الساجد نحو الاب اي تعظيما لاجابة لانه عهد في الجملة
كفصة آدم ويوسف بخلاف عن شجرة قحما عجد جنسه فانظر تدبر للقوم
هم اهتمامها ولكن في اختلاف الفرق الضالفة فيها قاياني لا فرق في ذلك
اي وقيل لا يجب املا وقيل يجب لتسكين القعة وقيل في غيرها لانه زمر الطاعة
مركب عني الي الحسا مما الله تعالى المناسبات للقيام والزيان
نقيب جماعة المسلمين صفقه بانه كناية عن الطاعة الظاهرية
ومرة القلب كناية عن الطاعة البدنية الباطنية اي انه غير مكره
المقصود اي للرد على المخالف المصدم لوجه مراجع الصل الوجود
ومن الوجوه توقف نظامان الشرع عليه ليس بالشرع اي بل بالاعتق

957

لان في عدمه مضرة يجب دفعها عقلا وجوباً يعني وجوب الاصل المتكفر
تركه كما ان اذ بعد شرطه هو كونه ضرورياً ولم يوجد هنا على قوانين
الشرعية يعني بالجمع على تحريمه ولا يغيره بالامر به كما ياتي واوياً الاصل
وقيل هم العلم ناصية في الناصية مقدم الراسي وضافة اليد للقدم
بماينة استحق الفرض يعني ان الالتماس الفرض لكن لا يغيره بالفعل لان
مضرة العام صعب يرتب عليه فاسد للشرع اي لتعلقه بالوجود
وامن شرط الاول حذف من لانه ذكر جميع الشروط اصنف الايمان
مراد به الاعمال كما قال تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلاتكم جهة التوجه
بوجهي فمضمون دلالة على غرابية الاسلام وعدم انتظامه والا فلا يكتف الله
نفس الاوسها ايجوز والنذب اي ان الامر بمقتضى القاعدة كانه
قيل كل امر معروف واجب ما كلفتم به وما جملته الامر بالمعروف
تقصير غيركم بان لم يقتل الامر والفعل اي كالشارة واعتقاد صحته بالعلم
بمتنضاه اذا افادته شجنا اخبرك كتحقق اي تكون على حد ذاته تمام للنسبة
المراد لا يدخل مع هذا المصداق الا ان يفعله او استحق ذلك ذلك عمله على
الشيء ان لا يناسب الفرض في مثل هذا المقام تبصر وغيبة ظاهر
المراد في قوله ما قيل انما في حضوره بتان لا يغيثه ثم ما يعني على ترك الغيبة شهادت
بما يظهرها في النفس فانهم يملكون حديث الاسرار يخشون وجوههم وصدورهم
بما يظهرها في حاله ولو خذ حسنا تم للفتاب وتطرح عليهم سياتهم فالجيب
انما فيهم من انما يقتابون به بما يبايعون محقق وانم الغيبة محقق وعلى فرض
تتحقق الجيب كالتوبة منه مع عدم القضاء في الحقيقة فالعاقلة من استغل
به لنفسه او قتل الاصل لا علم له غيباً فاستفاله بعين بالتمس اعظم عيب ويجوز
بما يظهره كغيره في سبب فمقتضى العلم بما فيه والارادة انهم الكذب وس
الغيب في قوله بعض العامة ليس هي الغيبة انما هو جوار بالواقع فكانه لا يرضى
بالايمان كغيره من حرام وزنها حرة ذلك كذا الاستعمال كذا
انتموه غيرك ذلك في حال كان بها منه في فعل كبره محرومة

وهي

17 وهي كبرية عند المالكية ولو في غير العالم وحامل القران خلاف الشافعية
انها كل حكم احينه من هذا ما نقل عن الشيعة عابثة من ان الغيبة تفسد الصور
لا تكون اكل حقيقياً بل خطأ لها حكم مثلاً ناقطياً واخرها والخلص
منه لانها يجوز الظاهر بحسب اعتقاد كذبها شرها كائناً قائلها من كانت
وتشاع الحوثة الان ورواها بحق مجلس الغيبة بمطمان الاجابة فيقول ان يظن
بنا وبقولان كذا وكذا فان الله وانا اليه راجعون بالقلب اي يغير من شهادته
واما تكلم باللسان فحرام مطلقاً لا يخلص من قوله رأت بعيني ومن المنفوع منه
يجوز الخطور الذي لا يصل اليه الظن يجوز كبري جبري على الصواب وهي
شحنة بول الثانية هله كبراي بقدر الحاجة الجملة هذا عند المالكية
وما يرجع بركنة الاستفصال لاصحاب الحقوق ومن اورد سيدنا احمد زروق
استفصاله العظيم ليد ولو الدنو والاصحاب بحقوق عليهم والمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والبعوات خمس مرات بعد كل فرض وان ضم لها
الحمدية ثلاثاً ووجهها لاصحاب الحقوق كان حنانياً غير مفيد في الظاهر
وتدفع بها حقيقياً اذ لا ينبغي للمعبد في هذا بعد ارتخا الفان والاشرف
شهادة كل شيء من السلم يبقى ما عنده شيء يحبه به على انه لا يفتن للمعبد
يعلم قبل لم يقبل ودم هية التقيير والتبديل ما يندب بالاشرف في قوله
تمة لعقله مع من يعامله وما يعني على دفع العجبة التي تظفر في شرفه
العمل فقل لنفسك ان اردت مجاباً على ففوضك الله في العمل خير او غير
شيء يودي ثبوته لغيبه محال وجوده فتدبر في قوله تعالى
ادخله الكاف وانما خص المؤلف ما ذكره مع التمس من الغيب
النفس فان قباها مع اصلاح الظاهر في حنة في قوله تعالى
والكبر عظيم السطوي به حقا قبل اخر ما يخرج من قوله تعالى
الرياسة وفي حرب ساداتنا الوفاية واضع حكماً الرياسة من قوله تعالى
والعلم انه معصية باليس وورق الزانية لو كان في كلامهم في قوله تعالى
عقيل وهو علم بان التاليف لله والالهيات لنفسه متصلاً عن غيره فهو الوافع

او الرحمة تنزيع في القبير
 زمن البعثة طرق الاحوج وذلك الحاجة الى التامه
 اذ ذاك ثم هذا الايناب في حل الحنف وانا هو ترجيم لتخصيص الرحمة بالاربعاء في
 الآية مع ان جميع احواله رحمة فتامل لبيان الواقع وفائدة التخصيص على
 التعميم وادفع توهم ارادة خصوص القرون الثلاثة نظير الوصف التلازم
 بجميع اجنسي في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا راعينا خلقناها ليعلم
 انهم افنا لكم ما فرطنا في الكتاب من شيء كما افادوا السعد ويقولون
 من لا قول له محمد الامير المصركم الا زهرية المالكين الشاذلي وافق الكمال لينة الكيس
 الثانية والشرية من شهر ربيع الاول من سنة خمس وثمانين ومائة والالف
 وقد انزلنا احوالنا والمقال

لست ادرى بماذا اقول وانني ضاق ذرعني من ترهات السقول
 غير اني استغفر الله عني ذوق صل مع اربعا التفتيل
 وليرتوي كل الامور له الحمد ردد وما قد اقام التفضل
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وحفائزهم والاطراف يا ارحم الراحمين

بسم الله رب الغرة عما يصحونا
 وسلام على المرسلين وحمد
 لله رب العالمين

اللهم اغفر لجميع المولفين والهدسين والطالبيين للعلم
 اجمعين والكاتبين وحملة القرآن الشريف
 اللهم اغفر لنا ولوالدينا والمسلمين
 اجمعين امين وكمن دعا
 لهم بخير يارسا
 العالمين

امين ١٤٧٨
 محمد المشيني

ان وجدته غيبا فلا تجعل بسببك لي
 راحة لست مصونا من الذل